الدنيا دوّارة

يقول الشاعر بشار بن برد في مطلع قصيدته «إذا كنت في كل الأمور معاتبا صديقك لم تلق الذي تعاتبه». وقد سبق في طرحه هذا خبراء التنمية البشرية وعلماء النفس والاجتماع، حين اقترح وصفةً سحرية لعلاقة الصداقة، أساسها القبول والتسامح والتغاضي. المرونة في التعاطى مع الأصدقاء مسالة ضرورية، ذلك أنهم يختلفون ويتنافرون، ويرتكبون الأخطاء والهفوات التي يمكن تجاوزها بسهولة مالما أن جوهر العلاقة قائم على المحبة والإخلاص، لكن ذلك قد يصبح مستحيلا في لحظات ضعفٍ قاسية مفصلية، تمر في حياة كل منا، كفيلة بتغيير مواقفنا من الآخرين، لحظات يمكن اعتبارها اختباراً مجانيا سخّرته الحياة لنا، كى نفيق من أوهامنا الوردية التى تضللنا فى أحيان كثيرة، وتجعلنا نهبا لغير الأَنْقياء من المنافقين الانتهازيين عير الأوفياء. لا أحد منا في منأى من التعرّض للأذى. نكتشف ذلك في مواقف الشدة التي تجعلنا في حاجة إلى معونة الأصدقاء وتضامنهم ودعمهم، لتكتشف فجأة، وبشكل صادم، أننا وحدنا بالمطلق عندما تتكشف لنا معادنهم على حقيقتها، أولئك الذين يغرقوننا في لحظات الرخاء بالمجاملات والاهتمام وادعاء الاكتراث الذي لا يتجاوز حدود الألفاظ المنمقة الكاذبة هم أنفسهم سرعان ما يتلاشون، يتنكرون ك، ويتخلون عنك، من دون أدنى تأنيب ضٰمير، أو ٰخجل من أنفسهم. يزيد المشهد قبحا حين نكون على النقيض في تعاملنا معهم، نساندهم في أُوقات شدّتهم، ولا نبخل عليهم بكل أشكال الدعمّ، حتى ينهضوا من كبوتهم. موقف صعب عصيب، كل منا تعرّض له في مرحلة من حياته، فأفقده توازنه النفسي، ونزع عنه القناعة بمن توهمهم السند والحليف. وهنا التحدي الأكبر أمام أنفسناً. هل علينا، إزاء ذلك التخلي، أن نكفر بكل القيم الإنسانية منّ محبة وتضامن وتعاطف، ونعلنها خيبة أمل لا رجعة عنها، ونعترفُ بغبائنا وسذاجتنا وسهولة تعرّضنا للخديعة والاستغلال، أم علينا أن نواصل الرهان على أولئك القلة القليلة النادرة التي لا تبدِّلها الأيام، وتتمسَّك بجمرة المروءة والشهامة، في زمن تراجعت فيه كل القيم النبيلة، ما يحصننا من إعلان الهزيمة الكلية، واتخاذ قرار الابتعاد والنأى بالذات بعيدا عن شرورهم.

وعلى الرغم من قسوة الحالة، ثمّة مزايا إيجابية لها، لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، كونها تمنحنا فرصة للنضج والتخلص من البراءة وحسن الظن بالجميع من دون تمحيص وتدقيق وتأمل، ذلك أن وضع الثقة في غير أهلها حماقة كبرى. علينا أن نبدى وعيا أعلى وقدرة أكبر على التمييز والآنتقاء. وهنالك نموذج مثير للعجب، من فرط تردّده ممن يختار التغاضي عن مشاعر الغضب والخيبة، تحت عنوان التسامح والتماس الأعذار. مثل هؤلاء ممن لا يملكون القدرة على الحسم ووضع الأمور في نصابها الصحيح، حين تتضح لهم خصال الغدر والخيانة من مدّعي الصداقة، أرعبهم من خسارة الصديق، حتى لو ثبت، بالدليل، عدم جدارته مما يحيله إلى الطرف الضعيف المهزوم في العلاقة التي يُفترض بها توفر عنصر الندّية، فيظل مرعوبا يفتقد الشجاعة والقدرة على المواجهة والانتصار لذاته، ما يعرّضه إلى مزيد من الاستغلال والامتهان والاستخفاف وقلة الاحترام. من هنا، علينا إبداء كثير من الحسم والوضوح والمواقف المبدئية إزاء من خذلونا، والأهم من ذلك كله الاحتفاظ بحق المعاملة بالمثل، سيما أن الدنيا دوارة، لا تبقى شيئاً على حاله، وقد عبر عن ذلك ببلاغة الشاعر أحمد رامي، في ترجمته «رباعيات الخيام» حين قال: .../ فليس في طبع الليالي الأمان.

مواجهة الوباء في تونس والتوتر السياسي

وفئات وعائلات، لو رفعت كلّ إجراءات

الحكومة إنقاف الإجراءات والذهاب إلى

الغائها؟ هُذه إحابُهُ شُبعبوبُهُ سبهلةُ، لُكنُّ

كُلفتها الإنسانية ستكون باهظة أيضاً، في

ظلّ الوضع الوبائي الخطير، إذ تفيد مراكزٌ

دراسات وخبرة عدة أنّ ذلك سيكلف تونس

بعد نصف شهر ما بن 100 و150 وفاة

بالفيروس يومياً، وهي التي تحتل حالياً

مرتبة متقدَّمة أفريقيًّا في عدد الوفيات

ولم تخلُ إحراءات الحكومة من استثمار

سياسي من رئيس الجمهورية، قيس

سعيّد، آلـذي استغلّ فرصة إحياء عيد

الشهداء، ليقرّع رئيس الحكومة، هشآم

لشيشي، علناً، ويدعوه إلى مراجعة

الإجراءات، في إشارة واضحة إلى غياب أي

انسجام بن الرئاستين/ المؤسستين. وقد

ظهر حرج المُشيشي من الملاحظات العلنية التي كان ممكناً أن تُقال في اجتماع مغلق

بِينَ الرجلين، علماً أنّ القطيعَة بدأت تترسّخ

أُكْثر من أيّ وقت، في ظلّ مساع حثيثة، يقوم

بها الاتحاد العام التونسي للشَّغل، لتجاوزُ

الجمود الذي أصباب أجهزة الدولة. اضطرّت

الحكومة، بعد أقل من 24 ساعة، وأخذاً

بالاعتبار ملاحظات رئيس الجمهورية،

وخشية من أن تكون تصريحاته تلك

ربعة لتأجيج موجة الرفض، إلى

تخفيف الإجراءات جزئياً (توقيت الحُحر،

القطاعات، الفضاءات...)، وإقرار مراقعة

مكثفة للتجاوزات، مع التعويل على «هيّة

وعى مواطنيّ " تعمِّم القبول الطوعي

والحَّرُ بِالْإِجِراءَاتِ، وتُبِدِّي تَضَّامِناً وطُنياً

مع ضحايا هذه الإجراءات، بحسب رئيس

الحكومة، وهي من شأنها أن تجنَّب تونس

فدّمت تونس في الموجّة الأّولى من تفشّي

الوباء مثالاً ناجَّحاً في إدارة أزمة كوفيدً،

غُدُّر أنَّ ذلك الإِنجاز سُرعان ما تُبدُد

لأسباب عدة، لعلّ أهمها التغييرات التي

طاولت الحكومة، فبرحيل حكومة إلياس

الفخفاخ، التي تحمّلت مسؤولية إدارة

الموجة الأولى تقريباً، ومجىء حكومة

المشيشي، شهدت وزارة الصحة قدوم

أربعةً وزرّاء. كما حدّتُ الأزمة الاقتصاديةُ

من نجاح تلك البداية، إذ لم تستطع الدولة

أن «تشترى» صحة مواطنيها، خصوصاً

وقد طالت مدة الحائحة. وأخبراً، حعلت

زمة الثقة التي استفحلت بين المواطنين

والنذبة الحآكمة الامتثال لإجراءات

الحكومة مفقوداً، ما عمّم حالة التسبب

(كاتب ووزير تونسى سابق)

واللامبالاة... إنَّه إنهاك الحِائحة المختف.

حالة احتقان أخرى، في غنى عنها.

المهدي مبروك

أثارت قرارات الحكومة التونسية، أخبراً، فرض حظر الجَولان (التجول) ابتداء من الساعة السابعة مساء (موعد إفطار رمضان)، وإغلاق المقاهي والمطاعم ليلاً والأسواق الأسبوعية، ردود أفعال كثيرة، بن المنظمات المهنية المدافعة عن منتسبيها، على غرار الاتحاد العام التونسي للشُغل، هاتحاد الصناعة والتُجارَة وغيرهما، . فضلاً عن احتجاجات في جهات عدة في لبلاد، ندّدت بما اعتبرَّته تضبيقاً عليّ النَّاس، و تحويعاً لهم في غُياب أيّ إحراءات مصاحبة (منح، إعانات مالية...) تخفف عنهم آثار تلك الإجراءات، خصوصاً ارتفاع لأسعار وانتشار البطالة.

حدث هذا في بلدان عدة، بما فيها الأكثر ، بمقراطية ورخاء، حيث شبهد بعضها حتحاحات لم تخلُ من عنف في مواحهة لاحبراءات المتخذة لمحابهة الحائجة، لأسباب عدة، لعلّ أهمها اعتقاد الناس أنّ الحجر الصحى، بقطع النظر عن حجمه وأشكاله، اعتداءً على حقوقهم الأساسيية، ومصادرةمساحاتهامة،منها حقالتجول، وحق السفر، وحق التجمع... إلخ. وشعورهم بأنّ الحجر يجعلهم عرضة لأشكال عدة من العنف الرمزي والمادي الاقتصادي، خصوصاً إذا كانوا من فئّات مجتمعيّاً هشَّة، على غُرار الفقراء والمهاجرين والنساء والأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة.. الخ. ثمّة شعور متزايد لدى فئات واسعة أنَّهم أصبحوا أكثر من غيرهم رهينة في قبضة الوباء، ودكتاتورية الأطباء... غير أنّ ما دفع المواطنين في تونس إلى رفض تلك الإجــراءات، والتهديد بمقاومتها إلى حدٌ العصبان المدني، كما جاء على أكثر من لسان، أنّ عدة اختلالات شابتها، فقد جاءت فاقدة الانسجام، فالطبقة السياسية لتى أباحت التظاهر والتجمعات، وميّزت ى شعائر الدفن بين مواطنيها، وانتهكت البروتوكول الصحى في أكثر من مسألة، وتبجّحت به، هي نفسها التي تفرض عليهم، بشكل أو بآخر، هذه الإجراءات. كما أنها كانت غير منصفة وغير عادلة، بل تمنيزية أحياناً، تجعل فئات من دون أخرى ضحية لها، وهي التي عانت أكثر من سنة

من وطأة الإجراءات المتّخذة. وبضِّيف بعضهم أنِّها فاقدة للمرافقة، لم تصاحبها إجراءات موازية ومتنوعة مالحة، ورمزية... إلخ، فالدولة مدعوة إلى أن «تشترى» صحة مواطنيها، علماً أنّ الكلفة مهما كأن مبلغها ستكون أدنى من كلفة الكارثة الاقتصادية التي ستحلّ بقطاعات

ولاحة ثانية متعثرة لسورية

وُلدت سورية أول مرة في ظروف قهرية تّحت الانتداب الفرنسي الذي رسم خريطتها المشوهة، وفق اتفاقية سايكس بيكو، بحدود متأزمة مع كل حوارها، تركبا ولبنان والأردن والعراق وعانت منذ نشوئها أزماتِ عديدة، منها أزمة الشرعية والهوية والاستقرار السياسي ما جعل معظم السوريين يتخبّطون فوّ تحديد عمقهم الوطني، بين من يمدّ يده إلى الوراء (الإسلاميون) متمسّكا تهوية الخلافة الإسلامية، ومن افترض وجود سورية جرءا أو قطرا من دولة الأمة العربية (القوميون)، أو أنها واحدة من مناطق سوريا الكبرى (القوميون

ولم تكن تلك التبعيات السياسية وحدها السبب في غياب وحدة التصور لسورية الدولة، بل اكتسى هذا التأزُّم ببعد أخر، هو التأزم الهوياتي، وذلك بسبب فقدان جميع السوريين المتنوعين فى إثنياتهم وطوائفهم ومذاهبهم الدننبة ثقتهم بالعقد الاجتماعي الذي يجمعهم تحت سقف وطنهم مواطنين متساوين وأحراراً، ما جعل نار الخلافات الإثنية «المتّقدة تحت الرماد» تنمو مع أول فرصة متاحة للانفلات من قبضة الأمن في ظل

الثورة السورية (2011). ويمكن إرجاع الخلافات إلى أسباب عميقة: منها ُ تُغوّراً الأجهزة الأمنية وتصلب الدولة المركزية، والافتقاد لحقوق المواطنة المتساوية، والشعور بالظلم التاريخي والجغرافي منذ تأسيس سورية بخريطتها ما يعد الاستقلال، وخلال الحكم الشكلي لكل الدساتير التي صاغتها الأنظمة، وتقبت حبراً على ورقّ، سواء في ظل الاحتلال من دستوري 1920و 1928 ودستوري ما بعد الاستقالال 1950 و1952 ودستوري حكم نظام الأسد الأب والابن 1973 و2012. ولا تختلف الولادة المنتظرة لسورية ما

بعد الثورة الشعبية 2011، والمستمرة في

عامها العاشر، عن سابقتها، حيث يقيد

الاحتلال المتعدّد لأرضها ملامح سورية الشره للحكم في نسخة مشوّهة لما المستقبل، سواء من حيث حدودها الجغرافية أو بنيتها الديمغرافية، على الرغم من كل التصريحات المتداولة حول وحدة سورية أرضاً وشعباً، حيث ما أوقعته الحرب الطويلة من خسائر على صعيد بنيتها الاجتماعية يفوق بكثير خسائرها في بنيتها وبنيانهإ العمراني، ما يضع مسؤولياتِ مضاعفةً على السوريين، على الرغم من خروج العامل السوري من معادلة الحل، بشكله المتمثل بإنهاء الصراع المسلح في سورية وعليها، أي أن الدور الأساسي

دون أنَّ نعتقد أن هذا العمل يمكنه أن

للمجتمع الدولي أو للأمم المتحدة هو، فقط، بنزع فتيل الحرب بين أذرع الدول بصورتها المباشرة، أو تلك التي تحت الغطاء المحلي السوري، سواءً في النظام أو المعارضة. ما يعنى أن التقاصيل الداخلية للحياة السورية لن تكون أولوية للمجتمع الدولي، وكذلك لن تكون للمتفاوضين من أمراء الحرب السوريين أو السياسيين (المعينين خارج إرادة الشعب) على الجانبين، النظام والمعارضة حيث تؤكد التجربة أننا مام متنافسين على السلطة، وليس على خدمة العمل الوطني، إذ تسود ظاهرة الاستئثار بالمناصب والامتيازات وهدر معالم تـداول السلطة حتى في أضيق حدودها في كيانات المعارضة، وكأنه

جديد للعمل السوري التشاركي الذي يضع في أولوياته تفاصيل سورية المستقبل، لتكون حامعة للسوريين، وليست محاصصة بين أطراف الأمر الواقع، من دون «توهماتنا» بأن هذا العمل يمكن أن يسبق حالة الاتفاق الدولي على بدء الحل في سورية، ومن يكون بلون سوري واحد، أو لمجموعة أو

www.alaraby.co.uk [] Asaraby.

بستوجب هذا الحال فعلياً صناعة شكل

لم تعرف سورية منذ الاستقلال من «الحمهورية الحديثة» إلا لصق هذه الصفة بكل ما نخالف معناها

حزب واحد، سواء تحت مسميات الأحزاب «الديمقراطية» أو «الإسلامية»، أي أن فكرة أن سورية ستنحاز إلى فئة حزبية واحدة مجرّد قفز في الهواء. لذلك ما يمكن أن نبنى عليه هو وجود عقد احتماعي تكون سورّية، الدولة، ديمقراطية وعلّمانية ومتعدّدة القوميات، أي تستوعب الجميع وفق نصوص دستورية وقوانين ناظمة

تساوي بين السوريين، أفرادا وجماعات.

تضييقَ العمل، وتحديده على أن سورية

في غمرة التخاصم الانتخابي

66

ملك لفئة دون أخرى يقودنا من استبداد نظام الأسد إلى استبداد الإسلاميين، أو استبداد المجموعات الأخرى، الساعية إلى السلطة تحت أي مسمًى، حيث الديمقراطية ليست اختصاصا، ولكنها حياة يتوجب الدفاع عنها بمشاركة لجميع ومن أجل الجميع.

ولعل من أجل سورية ديمقراطية لا بد

ن يكون العمل على مجموعة قضايا، ووضعها فوق الطاولة، ومناقشتها بين كل شرائح السوريين، على اختلاف بعدهم الأيديولوجي والإثني، والمراهنة على أن أسباس الانتقال السياسي هو مكانة «المواطنة السورية المتساوية»، وأن الشعب هو مصدر السلطات. ولهذا لابد من استعادة قيم النظام الجِمهوري التي غابت فعلياً عن واقعنا، وبقيت مجَرّد عنوان من غير مضمون «جمهورية»، حيث يقوم المصطلح على أسس عدة، أهمها: إنهاء الحكم المطلق. وسيادة الشعب وُعدّه مصدر السلطات. والفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية، واستقلال كل واحدة منها في مجالها. وشرعنة المكانة الحقوقية وآلسياسية للمواطن الفرد، القائمة على مجتمع من

الأفراد المواطنين والأحرار والمستقلين

عن أي انتماءات جمعية أخرى، في إقليم

تعزُّز ثقل النهج التغييري.

الحديثة» إلا لصق هذه الصفة بكل ما يُخالف معناها. وعليه، مسؤوليتنا، نحن السوريين، استعادة جمهوريتنا، والتأسيس على قيمها، وهي وظيفة السوريين من خارج الأجندات الإقليمية والدولية. وما لم نسع إلى تثبيت هذه القيم، بإجماع السوريين واجتماعاتهم، لجسر خلافاتهم وفتح قنوات الحوار بن مكوناتهم، فإن الحديث عن باقي التَّفاصيل السُورية، مثل شكل الحكمُّ رئاسيا أو برلمانيا أو أن سورية دولة مركزية أو فيدرالية، سيكون كله مجرّد فتُّ خَارِجُ الصَّحَنَ السوري، وكل الوعود التي تقدّم بهذا الشأن ستكون حبرا على ورق، كحال دساتير سورية الستة «المغيبة». الدستور المأمول لسورية، والذي يمكن أن يولد من لجنة دستورية تتنافس أطرافها على بسط نفوذها وتغييب إرادة شعبها، لن يسهم إلا في ولادة جديدة متعثرة لسورية المستقبل، لأ تشبه سورية التي يمكنها أن تجمع كل

سورية التي عرفناها منذ الاستقلال يؤكد أنها لم تعرف من «الجمهورية

. دولة يشكلون فيها الأمة. والتداول

على السلطة. ولعل النظر في واقع

السوريين تحت صفة المواطنة الحرّة في بلد يحفّظ كرامتها وحقوقها.

كلام مسترسك عن كورونا

تعجّل معلقون وكتاب، في غير بلد وفي منابر ليست قليلة، لمّا راحوا، بعد بضعة أسابيع على بدء تفشى قيروس كوفيد 19، العام الماضى، يكتبون عن العالم ما بعد كورونا. وكان الظنّ في تلك الغضون، أنها أشهر، أو سنة في أكثر التقديرات تشاؤماً، ثم ينحسر الوباء" قبل أن يختفى، سيما وأن إجراءات الإغلاقات كانت مشددة، وطاولت المطارات والمناسبات الرياضية الدورية والمعارض الكبرى وغيرها. ومع بدء حملات التطعيم الوطنية في بلدان عديدة، مع تنوع اللقاحات المُنتجَة للتصدي للفيروس، وإجازتها، شاع شعورٌ عريضٌ بالاطمئنان إلى أن الوباء في سبيله إلى الاختفاء، وقد قتل نحو مليونين ومائة ألف آدمى، وأصيب به أكثر من 13 مليوناً. ولكن البادى أن موجات التفاؤل هي الأدعى إلى الانحسار، سيما وأن الفيروس ما زال يضرب، وبكفاءة، وأن موجته الثالثة الراهنة قد تعقبها أخريات. ومماً ضاعف الإحساس الواسع بالكآبة بسبب من هذا الحال أن دولا كانت قد أصابت نجاحا ظاهرا في الحد من أعداد المصابين والمتوفين بسبب كورونا تشهد، منذ نحو ثلاثة أشهر، ارتفاعات مهولة في هذه الأعداد، الأردن وتونس مثلا. وذلك بالتوازي أيضا مع تناقص مطرد، وباعث على الارتياح، لأعداد المسابين، جرى في غير دولة، أعقبه ارتفاع مقلق. وقد أحدث هذا الحال استنكافا عريضا في المجتمعات عن المتابعة الدؤوبة لأخبار في هذا الخصوص، بعد انشداد كبير إليهاً. كما أحدث تسليما بأن طرائق التعاطى مع مستجدات كهذه موكولة أساسا لجهات معنية خبيرة، ليس عليها سوى توفير الطاعيم، وتنوير المجتمع بجديد أرقامها، وجديد تعليماتها. غير أنه من بين ظواهر كثيرة تبدت في الأثناء أن تفاوتا بيّنا في مستويات التعامل المجتمعي الجدّي والواعي مع الجائدة، فيما يخص الالتزام بالاحتراز المطلوب من المرض، قمن العجيب أنَّ يتدنى هذا في مجتمعات عربية تعرف مستويات عليا في التعليم، ومما زاد في العجب نفسه أن إقبال بعض هذه المجتمعات على التسجيل في المنصات الخاصة لتلقى اللقاحات كان ضعيفا، أو ليس في المستوى المرضى، قبل أن يتحسن الحقا، وذلك صدورا عن قناعة بإشاعات ذائعة، على أن هذا كله ترافق مع ضعف رقابة الدولة وإجراءاتها في متابعة التزام المواطنين بطرق توقى العدوى.

وهذا هو شهر رمضان الكريم قد دلفنا إليه، لمرّة ثانية في العام الثاني لتفشّي كورونا، وقد أقدمت دول عربية عديدة (الأردن، قطر، فلسطين، تونس، ...) على تشديد إغلاقات واسعة، طاولت المطاعم والمقاهي مثلا، فضلا عن حظر التجول (أو الجَولان، تونسيا) الليلي، ما أصاب المزاج العام بتكدّر ظاهر، وإنْ مع تسليم بأن مقتضيات الصحة العامة هي ما فرضت هذا كله. وفي الأثناء، يغالب العاملون في غير قطاع أوضاعا شديدة الصعوبة، من حيث تحصيل موارد الرزق والعيش، الأمر الذي يوجب على الحكومات تأدية مسؤولياتها التضامنية معهم، ومع غيرهم. ولا يخلو الشهد، بتفاصيله غير الطيبة، من وقائع على شيء من الطرافة، يقع عليها واحدنا وهو يتسقط أخبارا لا تتوقف عن كورونا في العالم، من قبيل أن رئيس مجلس قروي في الغرب يعطي، في حسابه في «فيسبوك»، ترخيصه بفتح المقاهي والمطاعم وإتاحة التجوال الليلي من وقت الإفطار الرمضاني حتى الحادية عشرة ليلا، في مخالفة صريحة لتعليمات الحكومة، وعندما تسائله النيابة العامة في هذا، يجيب بأنه إنما أراد الترويح عن أهالي القرية، في أثناء ضغوط نفسية أحدثتها الإجراءات الرسمية. أمًا وزارة الأوقاف في قطاع غزة فإنها تحذّر عدة مساجد في خان يونس، وتهددها بالإغلاق، إذا استمرت بعدم الالتزام بإجراءات الاحتراز من الوّباء.

وفى زحمة أخبار لا تتوقف عن الفيروس واللقاحات ضده، يحاول الواحد منا الوقوف على ما يسر خواطره، لا ما يعكر مزاجه من قبيل الذي طيرته «رويترز» عن دراسة أجرتها جامعة تل أبيب، بالتعاون مع مؤسسة للرعاية الصحية في دولة الاحتلال، وأفادت أن سلالة الفيروس المكتشفة في جنوب أفريقيا قادرة على «اختراق» لقاح فايزر بيونتيك. ومن أخبار شحيحة تسر الخاطر، إلى حد ما، أن الراقصة فيفي عبدة أعلنت، أخيرا، ندمها على سخريتها من فيروس كورونا، عند ظهوره، غير أنَّها أدركت تاليا خطورته، ومدى فتكه بأرواح كثيرين.

سد النهضة بيت السيئ والأسوأ

كنت في السادسة حين رأيت أسراب طائرات عسكرية تطير كالبرق فوق بيتنا،

بقودها تسور الجو المصريون، بعد أولى الضربات الجوية في السادس من أكتوبر/

تشرين الأول 1973. وبعد نصف قرن من هذا المشهد، سأقفز فرحاً كالأطفال

إذا وجهت مصر ضربة لسد النهضة الإثيوبي، وسأسعد كأي مواطن صالح،

لو قامت القاهرة بأي تصرف عملي قوى، لضمان حق المصريين في المياه، أي

الحياة، وإحياء كرامةً مُهانة وحق مُهدِّر . ولَّكن حسابات الحرب والقوة لِّست بهذه .

البراءة الطفولية، ففي تلك السن الصغيرة لم أدرك أن الاستعداد للحرب استغرق

ست سنوات. وأنها كانت عملية جماعية منظمة، تجاوز نطاقها مصر والمصريين،

خاضتها معنا شعوب ودول أخرى. بالتسليح وبالتمويل ووقف تصدير النفط

و بالمساندة الإعلامية والمقاطعة الدبلوماسية لموَّيدي إسرائيل. وغير ذلك من أوجه

التآزر العربي وغير العربي. وبالطبع، لم أع وقتئذ أن كل هذه الخطوات والمواقف

هكذا هي الحروب.. دماء وتضحيات وأعباء، وتحالفات وتفاهمات وصفقات لكل

مقابل فيها أثمان باهظة. وليس ذلك لتثبيط همّة أو إحباط عزيمة أو حثاً على

تخاذل، وإذا كان الحق في الحياة مهماً فالكرامة أهم. لكن لا بد أن يعرف من لا

يعرف ماذا تعنى الحرب، وماذا عليه أن يتحمّل من أجلها. لمن لا يعرف، الحرب لن

كانت مهمة، بّل ضرورية، ليّس لشن الحربُ، وإنما لتحقق أهدافها.

الانتخابات الفلسطينية... ثلاثة مداخك للتغيير الرغم من كلّ علاّته، فعل مقاوم حقيقي منْ أجُل المساهمة في العملية التغييرية



والأنشقاقات والتشرذمات والمحاصصات المتولدة، وتزاحم القوائم للانتخابات التشريعية الفلسطينية المزمع عقدها في أواخر مايو/أيار المقبل، يتولّد انطباع لدى مراقبين ومحللين كثيرين بأنّ الانتخابات بشكلها الحالى والبيئة المحيطة بها، ستقود إلى التّغيير. ويذهب بعضهم إلى ما هو أبعد من ذلك، ليحاحج بأنّها الطريق إلى الوحدة الوطنعة وإنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني. إلاّ أِننا لا نملك أيُّ معطياتَ أو مؤشِّراتَ تدلُّ على ذلك، ففي أفضل الأحوال، قد تُسفِر هذه الانتخابات المزعومة عن «ديمقراطية صورية»، لا تغير هياكل القمع والاستبداد والتشردم المتجذرة. لكن، ألا يمكن استثمار (اللحظة الديمقراطية» الراهنة من أحل لانخراط في عملية تغييرية لما بعد هذه المطّة الانتّخاسة؟ أحاجج هنا أنّ مثلث «المعاقدة، والرفض، والفعل» بمكن أن يوفر بعض الإجابات والخبارات لهذا التساؤل. الضلع الأول من هذا المثلث معاقبة صارمة لحركتي «فتح» و«حماس»، بعدم التصويت لأيّ منهما في الانتخابات التشريعية المزعومة المقبلة، فحجم الضرر والأذى الذي تسببت فيه الحركتان، بكل أذرعهما وتشققاتهما وتمثلاتهما السحاسحة، قد أصبات الحركة الوطنحة الفلسطينية في مقتل، وأنهك المشروع الوطني التحرّري الفلسطيني، وزاد منّ الشرذمة العمودية والأفقية على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية. وعليه، أن الأوان لمعاقبة صارمة للحركتين، لعبثهما بالحياة الأنبة والمستقبلية للفلسطينيين

سوأ ما يمكن أن تفرزه الانتخابات المزعومة المقتلة هو إعادة إعطاء «الشرعية الانتخابية» لكلتا الحركتين انتخابهما، لأنّ ذلك سيقوّى شوكتهما وسلطويتهما، وسيرزح الفلسطينيون في مأزقهم الحالي سنوات مقبلة. الفرصة موَّاتِية للمعاقبة، وعدم انتخاب أيّ منهما (أوَّ أَفْرِعهما) في خطوة محورية فع المعاقبة والمساءلة والمجاسية الشعيبا لكلتا الحركتين. بالطبع، ستلجأن إلى كلّ الأساليب لاقناع الفلسطينيين بأنّهما «حماة المشروع الوطني» بالاستناد إلى «خطاب المُقّاومة» أو ّ«خطاب بناء الدولة»، لكنُّ الفرصة مواتيةٌ لتعرية كلا الخطابين ومَشكلة فكرة «حماة المشروع الوطنى» لأنَّها لا تشكل سوى غطاء بائس ومفلس لكلّ الضرر والأذى الذي أصاب الفلسطينيين، بسبب أفعال الحركتين.

الفلسطينيون بالتصويت بغزارة بأوراق وأصوات لاغية تفيد بدلا لفتح ولا لحماس ومشتقاتهما»، و«لا لنظام سياسي بائس»، و«لا لتقزيم إضافي لنظمة التحرير»، و«لا للفساد»، و«لا في فعل مقاوم يعرّي السلطات والأحزاب لحاكمة، ويرسل رسالة واضحة مفادها «كفي عبثاً بمشروعنا الوطني و مستقطعاً». وهذا بالضرورة يشير لى رفض جوهري لمنظومة اتفاق أوسلو إطـــاره، وإلــى رفـض الـخـنـوع للنظام لسياسي والحاكمي القائم. ماذا لو صوّت ثلثّ الفلسطينيين والفلسطينيات بأوراق لاغية، تفيد في جوهرها رفضاً . قاطُّعاً «للنَّظام»؟ عندُها سنكون أمام مرحلة مفصلية حقيقية، يمكن لقيادة فلسطينية جديدة فعالة البناء عليها،

نظام جامع تقدّمي تحرري. الضلع الثَّالث منَّ هذا المَّثلث التغيير: بشكله صندوق الاقتراع، على الرغم من كلُّ علاَّته، واللحظة الديمقراطية الراهنة، وهي أبعد ما تكون عن أيّ عملية ديمقراطية حقيقية؛ إذ إنّهماً يوفران فرصة جديدة لتعربة ألسلطات والاشتساك معها، فالفعل الجماعي الرافض والمشتبك يتطلب تعرية السلطات أمام الجماهير، باعتبار هذا الأمر خطوةً ستُباقية للتغيير، واستخدام هذه اللحظة الديمقراطية من أجل مشاركة الشارع والمجتمع علأت النظام السياس والحاكمي الفلسطيني التي يعيشون ويلاتها. سيوفر ذلك فرصَّةُ لتغيير انطباعات الناس وتوجهاتهم وأرائهم والتى ستقود، بالضرورة، اَجلاً أم عاجلاً إلى تغيير فعلهم على الأرض. فكما عاددت سابقاً، أضحي الفلسطية

والمضى بإصلاح وإعادة إنشاء النظام

لسياسي والحآكمي الفلسطيني نحو

أمام الحركتين، عبر صندوق الاقتراع على

مجرّد مراقب لهمّه وقضيته كالغربب. وغير قادر على التأثير في ما يحصل الآن، أو ما سيحصل في المستقبل. يشكل الإدلاء والتصويت بـ«لا» واضحة وعالية شعور الغربة في الوطّن والاغتراب عن لوائح الاقتراع في مقر اللجنة الانتخابية في غزة، 6 إبريك (مجدي فتحب/Getty)

الإيجابية. لا يقتضي المضي في خطوة المعاقبة أعلاه بالضرورة أن يصوّت لنتخيَّك سيناريو الفلسطينيون والفلسطينيات لقوائم تصويت الفلسطينيين أخرى في الانتخابات المزعومة؛ «فالأوراق والأصوات اللاغية» يمكن أن تشكل الضلع بغزارة بأوراق الثاني من هذا المثلث التغييري، وتشكلُ وأصوات لاغية تفيد خطوّة هامة لبناء فعل سياسي قادم تغييري، وديمقراطي في جوهره. وكلّما بـ«لا لفتح ولا لحماس كثرت هذه «الأوراق والأصوات اللاغية» ومشتقاتهما»

للانقسام». ومع كثرة اللاءات الواثقة في النظام السياسي واحداً من أشكال القهر هذه المرحلة، تتعزز الأصوات الرافضة المضاهي لذلك القهر المتولد من الاحتلال المضاهي لذلك القهر المتولد من الاحتلال الجاثم على الجسد الفلسطيني، فما نحتاجه البوم نظام سياسي يحرّرنا، ولا يستعبدناً، فتبيان مواطَّن الخلل الكثيرة في النظام السياسي والحاكمي الفلسطينيَّ، وتبيانٰ مدى انفصال الشعب عن نظامهم السياسي وتهميشهم، وتبيان أثر ديمومة استمرار الفلسطين «كمتلقَّ تائـه» في نظامه السياسي الفلسطيني، كلّها معطياتٌ يمكن البناءً عليها لاتجاد فرصة سياسة جديدة، من أجل التغيير وإعادة أمتلاك النظام السياسي والحاكمي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، يمكن فهم وتحليل ما تقوم به، في هذا المضمار والإطار، مبادرة حيل التحديد الديمقراطي (جد)، والتي تُسعى، في صُلبها، إلى جسم تنظيمي شبابي، يهدف إلى التَّجديد الديمقراطي في المنظومة السياسية. وقبل ذلك حركات شيابية فلسطينية عديدة ظهرت (ثم تلاشت) إنّان انطّلاق شرار إن الانتفاضات العربية، فالبعد التشاركي لهذه الحراكات، والمصاحب لرؤية واستراتيجية مغايرة لما هو سائد حالياً، والمقرون بضرورة بناء قيادة فلسطينية حديدة فعالة

بالعمل الغريب أو الفعل الانعزالي، بل هو

فعل جليّ وهام، يؤسّس لمرحلة جديدة لما

(كاتب فلسطيني في جنيف)

بعد «متمعة اللحظة الديمقراطية».

تكون على إثيوبيا وحدها.. وإنما على من وراءها وشركائها والمستفيدين من دورها الوظيفي في هذه القضية. إعلان الحرب سيكون على تمويل واستثمارات وتفاهمات وتحَّالفأت. لذا لا بد قبلُ الإقدام على استخدام القوَّة، من تحييد شركاء إثيوبيا في مشروع السد، وإثبات أن تكلفة تعنت إثيوبيا مع مصر والسودان ستكون أعلى من أن تتحمّلها أديس أبابا وشركاؤها. ستجيبة شرعية ومحاسية، هو من ليست الحرب طائرات قانفة أو قنابل حارقة أو صواريخ خارقة وحسب. ولكي الجوانب الجوهرية التي يفتقرها النظام السياسي الفلسطيني السائد، والتي لا غنى عنها في البناء المستقبلي. كذلك، تحارب يجب أن تكون مستعداً وقوياً باقتصاد وموارد وتماسك داخلي حقيقي، ولس ظاهر ما أو انتقائياً. الحرب ليست نزهة ولا «طق حنك» في «توك شو». وحين العملية التغييرية الديمقراطية الحقيقية تحارب، تواجه خصوماً كُثراً وليس فقط عدوك المباشر، وعندها تكون مُعرّضاً «تُطبخ وتنضج على نار هادئة» تتسلل وفق مراحل منطقية، تُغلّب الفعل المخطط لأزمات وتحديات وخيانات. لذا يجب إبعاد نافخي الكير ونفاثي العقد من دوائر القرار ومن المشهد كله. وبدلاً من توظيف الحس الوطني وحشد الناس لمساندة مطلقة ومفتوحة للسلطة، لا بد من تنحية الأُجراء والعملاء والحُقراء وإزاحتهم له على ردّة الفعل، وتراكم الفعل والعمل، وتقرن رؤيتها بخطط عملية قابلة جميعاً إلى الوراء. وإدارة الأزمة بإجراءات وخطوات عملية، وليس بكلام لا طائل لتطبيق بعيداً عن الشعارات الطنانة منه وجعجعة عمياء وشعارات جوفاء. وعلى الرغم من الخشية من مخاطر الحرب الرنانة، إذ تبنى من الأسفل إلى الأعلى، وتنعاتها، إلا أن الخشية من الخيارات الأخرى أشد. وقد كان من المكن تجنبها وتراكم على وعي الجماهير وتوقها جميعاً، الحرب وغيرها، لولا أن إدارة الأزمة تطوّرت من سبع إلى أسوأ في السنوات للانعتاق، وتضع الجماهير وبوصلتهم العشر الماضية. على الرغم من تواتر إشارات الخطر وتراكم شواهد ترقى إلى وتطلعاتهم في ضُلب الفعل. يتطلب كلُّ مستوى الأدلة، وتعدد التحذيرات من أن المسار ليس صحيحاً، لكن أسمعت لو هذا الفعل، الوقّت والديمومة والصيرورة ناديت حياً. على ما في الحرب من مخاطر وتحدّيات، يظل الخيار المرعب في وطول النفس، وبالطبع الاستعداد تجنبها بتسوية متهافتة غير عادلة، فالخطر كل الخطر في الهروب من الحربُّ لمجابهة الانقضاض المضاد، والذي بدوره يتطلب استخلاص العبر والدروس من إلى اتفاق جزئى معيب، لا تدارى عيوبه حسن النيات. وفي «إعلان المبادئ» الكارثة الخدرات السابقة، خصوصاً في ما يتعلق عظة وعبرة لمن كان له عقل أو يعتبر. لكن لا دليل ولا علامة على أي مراجعة بكيفية التعامل مع البني السلطوية للأسس التي استندت إليها صياغة ذلك الإعلان، وليس مفهوماً سبب أو منطق والقَمعية المتجذَّرة، فالتغريد خارج سرب الاىقاء علىه. بعد ثبوت قصوره واختلاله مرة بعد مرة ست سنوات. قوائم الانتخابات وزحامها الآن ليس

سامح راشد

أما وإن الأزمة تقترب من لحظة الحقيقة، فإما اتفاق بشروط مُنصفة وبنود مُلزمة وأسس عادلة، وإلا فأهلاً بالحرب، فالإنسان يعيش ويموت مرة واحدة، وتبقى ذكراه في أعماله واختياراته، فيخلده التاريخ أو يلعنه.

العراف بعد 18 عاماً من الاحتلال

نستذكر، كما كل العراقيين والشرفاء

العالم، جريمة غزو العراق وإحتلاله في ذكراها الثامنة عشرة، فرغم كل المزاعاً والأكاذيب التى رؤجها المعتدي لتبرير جريمته، إلّا أن معظم العراقيين تعاملوا مع مجريات الأحداث منذ وقوعها على أنَّها احتَّلال، وأنه لن ينتَّصر. وفعلاً، أثبتت الأحداث والأيام أن لا صحة لأي من مسوغات الحرب، وباتت عملية احتلال العراق والموافقة عليها معيبة للسياسيين الأميركيين، تستوجب الاعتذار للشعب الأميركي عنها عند الترشّيح لأي منصب رفيع، وخصوصاً رئاسة الولايات المتحدة. السبب الحقيقى لاحتلال العراق كان تقزيم دوره. ولذلك كانت القوة المفرطة التى استخدمها الغزاة توحى بأز الهدف لم يكن كسب الحرب بين طرفين غير متكافئين تماماً، وإنما تدمير العراق تدميراً كاملاً. ولكي يتحقق ذلك، كان لا بد من وجه أخر للعدوان العسكرى المناشر، وإسقاط نظام الحكم القائم، ذَّاك الوحه مًا أطلق عليه «المعارضة العراقية في الخارج»، والتي خصّص لها الكونغرسُ الأميركي مئات الملايين من الدولارات، وظفت لانشاء محطات إذاعية ومعسكرات تدريب وسواها، لتهيئة هذه «المعارضة» وإعدادها لتتولى حكم العراق، وبالتالي القيام بواجبات إعادة العراق إلى ما قبلً عهد الثورة الصناعية، وحشره في زوايا الظلم والظُّلمة والتخلف والحرمان، كما وعد جيمس بيكر وزير خارجية جورج

نوش الأب خلال لقائه في جنيف وزير يسيب استشراء الفساد وسوء الادارات بكل مستوياتها، وصل إلى حافة الإفلاس، خارجية العراق، طارق عزيز، في 9 يناير/ والغرق في الأزمات الاقتصادية والديون. كانون الثاني 1991. ويأتى هذَّا التوصيف غالباً من داخًا جاءً الغزاة في مثل هذه الأيام ليُدخلوا العملية السياسية العراقية، حتى إن العراق، بكل حضاراته وثرواته، فم بعضهم بصف حالة الانهبار الاقتصادي غياهب التخلف وضياع السلطة القادرة في العراق بأنها أخطر وأهم من حالا على بسط الأمـور في البلاد، وإدارة دفًّا الاتهيار الأمني أو الخدمي، فالعراق المعالجات الخاصة بكل مناحى الحياة، اليوم من بين أكثر عشرة بلدان فساداً فم فجيء بأسماء لأشخاص وأحراب وتكتلات كان غرضها الأوحد تمزيؤ العالم، ومدين إلى عدة دول بما يزيد عن 140 مليار دولار، فيما تنهب الزعامات ثوابت شعب العراق الوطنية، وزرع الفتنة

والحواجز بين أبناء الوطن الواحد. تؤكد مصادر كثيرة مقتل أكثر من مليونين و400 ألـف عراقي خـلال سنـوات الـُغرُو وأعمال العنف الَّتي أعقبته، وأكثر من خمسة ملايين مهجّر ّفي الداخل والخارج، بالإضافة إلى مئات ألاف من المعتقلين والمُغيبين، وهذه الأرقام في تصاعد،

عقد ونصف، الى نموذج لاستفحاك والعالم، كل العالم، يتغافل عن ذكرها، و الإعلام عنها، وكأن العراق بات خارج الفشك الإدارى والفساد فى كرّست العملية السياسية التي مثلتها مجاميع «المعارضة العراقية ف مفاصل الدولة الخارج» ما كانت تريده واشنطن، وما اتفق عليه في مؤتمر لندن، ومن قبله اجتماعات أربيل، بإنتاج ما سميت الطائفية السياسية في العراق، واعتماد المحاصصة، بوابة وأسعة للاستئثار بالسلطة، وطغيان المصالح والأنانيات الفردية والفئوية، وإحلالها بدِّبالاً للدولة

ومؤسساتها، وإطلاق الملدشدات الطائفدا

الولائية لقمع المعارضين ونشر الإرهاب

والفوضي، بديلاً عن الأمن والسلم المدني

لقد تحوّل العراق، خلال عقد ونصف، إلــّ

نموذج لاستفحال الفشل الإداري والفساد

في كلُّ مفاصل الدولة، وأدى إلى هدر

ثروات العراق الهائلة، وإلى توقف تام لأيِّ

من مظاهر التنمية، وانهيار الخدمات،

وتفشِّي الأوبئة، وزوال الصناعة العراقية،

وضعفَ الزراعة، وارتفاع معدلات البطالة،

وتغيير المناهج الدراسية مما أضعف

وبقوة قدرات الأجيال الناشئة على مواكبة

العراق الذى تهدر طاقاته وأمواله الهائلة

التطورات في وسائل التعليم ومواده.

الحزيبة السياسية والتكتلات الأخرى عشرات الملحارات من الحولارات سنوياً. والأزمة الاقتصادية الحالية ناتحة عن سباب عدة، جميعها مرتبطة ببعضها، فتدهور قطاعات الصناعة والزراعة أدى إلى ازدياد هائل في معدل الاستيرادات، بما جعل العراق سوقاً مهمة لصادرات إيران وتركيا والصين، من دون أن بحد اللواطن العراقي أي منتج محلي، مهما كانت بساطة إمكانية إنتاجه.

تحمُّك العراق، خلاك

حلم تحقيق الديمقراطية الموعودة التي رفعتها الإدارة الأميركية قبل الاحتلال والغزو ويعدهما أوجد واقعأ جديدأ ى العراق، لا هو بالديمقراطي، ولا هو بالديكتاتوري، لأن مشكلة العراق الرئيسة هي قدرة الأطراف الخارجية على التحكّم بمشّاهده، حتى أصبح، ولفترات طويلة، بؤرة للمجاميع الإرهابية والملتشيات المسلحة وغير المنضيطة. وقد يكون من المفيد حِداً أن يدخل العرب بقوة على خط التأثير على مراكز القوة وصناعة القرار في العراق، لأن هذا الإجراء سيدعم الخط المطالب بعودة العراق إلى محيطه العربي، مع الحفاظ على توازناته

الإقليمية والدولية.

الأردن: أسئلة مقلقة على عتبة العئوية الثانية

مهند مبيضين

وفّرت اتفاقية «التعاون الدفاعي» بين الأردن والولايات المتحدة التي وقعت أخيرا، وصودق عليها في فبراير/ شباط الماضي، مزايا عديدة للتعاون الأمنى المشترك بين البلدين، وهو تعاون مقتن يعكس حجم القيمة التي يعنيها الأردن للولايات المتحدة حليفا مهما في المنطقة، ودولة بدت أهميتها أخيرا بعد الأزمة التي مرّبها الأردن الأسبوع الماضي، وتبين خلالها قيمة الأردن، بالنسبة للغرب والإقليم العربي، وهى اتفاقية لقيت معارضة ورفضا من كثيرين. اليوم وقد عبرت الدولة الأردنية المئوية الأولى على التأسيس (11 إبريل/ نيسان 1921) للدخول بمئوية جديدة، ليس عند الأردنسن هواجس تهدّد كبانيتهم، ولكن لديهم أسئلة معلقة، وبخاصة بعد حادثة ما سمّيت «محاولة الانقلاب» أخيرا، التي كشفت ثلاث مسائل: الأولى أن العائلة والمؤسسة المالكة كبرت، ولم يعد القصر الذى كان يحكم به الملك حسين وحوله شقيقه وولي عهد الأمير حسن أنذاك هو المساحة السياسية ذاتها، وفي الأدوار الممنوحة للعائلة، والتي صار لديها جيل ثان، قد بملك الطموحات أو الرغبة في الأدوار السياسية، ولكن كلّ هذا الطموح يجب أن يظل محكوما بقانون العائلة الذي ينظم أمورها، والصادر عام 1937. ويجت أن بحتكم لارث الحسين الذي حال دون تدخّل غيره وغير ولى عهده بالشأن العام، وهو ما يجب أن يحترم مع عبدالله الثاني

وولى عهده، أبنه الأمير الحسين. والثآنية، أن الأردنيين، ومعهم الملك عبدالله، بعد كل هذا النضال والعمل لإنجاز دولة راسخة حداثية، واجهت تحدّيات جساما، لم يتوقعوا أن يكون الخطر (والتأمر) على بلدهم من داخل العائلة، ما شكل لهم صدَّمة: وهو ما قاله الملك في رسالته إلى مواطنيه بأن الفتنة كانت منّ داخل البيت وخارجه بقوله: «كان لي الأكثر إيلاماً، ذلك أن أطراف الفتنة كانت من داخل بيتنا الواحد وخارجه، ولا شيء يقترب مما شعرت به من صدمة وألم وغضب..». وهنا يحتمل معنى البيت الواحد الأردن بعامته، والعائلة الهاشمية بخاصة وتحديدأ بيت الأمير حمزة. أما خارجه فالاتصالات ستكشف والتحقيقات ستببن الكثير، والأجهزة الأمنية قادرة على إثبات كل ما يمكن أن تكون قد جرت من وعود طائشة

هو شُعور مؤلّم وصادم أن يجد الأخ أخاه جزءا من مخطط للنيل من حكمه، ومع أن هذا الأمر، تاريخياً، موجود في السلالات

الحاكمة، إلا أنه في الأردن الذي هو آخر عروش الهاشميين التي ضحوا بها في الحجاز والعراق وسورية، كأن الأكثر ازدهارا وعطاءً للعرب وللأردنيين، وهو اليوم ظهرأنه الأكثر أهمية بالنسبة للغرب والإقليم ليكون أكثر استقراراً، والموقفان الأوروبي والأميركي واضحان نحو الملك عبدالله آلثاني والأردن، ووجوب دعمهما واستقرار البلّاد. في خلفية تلك الحادثة، ووصولاً إليها، كان تفاعل الأردنيين مع رسائل الملك والأمير كبيرا. ثمّة حملة تضامن هائلة مع الملك، باعتباره ضامن الاستقرار، وله بيعة عند الناس، وباعتباره بالنسبة للغرب حاكما عقلانيا. وثمّة همس وأقوال عن حديث الأمير، المسجّل من طرفه قصداً، واستخدم فيه تعابير يعرفها الأردنيون، ولم تشكل لغة الأمير إلا فهماً خاصا بحاشيته والمنتفعين منه،

ومحترماً، ويعكس قيم مؤسسته التي يعتبر الأمير ضابطاً متقاعداً منها. تبقى تلك الحادثة بيد الأجهزة القضائية، ولكنها شكلت ندبة على أبواب المئوية الجديدة للدولة وقرن مضى بكل ما فيه، لتطفو اليوم أسئلة الإصلاح والفقر والوباء، وشكل النخب التي تحكم البلد وتديره، وهو سؤال زاد بعد اعتقال الوزير ورئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله؟ ثم لماذا الأردن متعثر في الاقتصاد والإصلاح السياسي؟ ذلك كلَّه يجري السَّؤَال عنه، على الرغَّم مما تحقق للأردنيين من ثورة تعليمية وبناء مؤسسات خدمية في قطاعات مختلفة، فمخاوفهم التي يعيشونها اليوم تكمن في توظيفَ القُدراتُ العلمية، وما أنفقوه على تعليم أبنائهم، وإيجاد حياة أفضل لمجتمع فتى، ونبذ الضعف في المؤسسات وتراجع الخدمات، وهذا يجري وسط تراجع مخيفٍ في المشاركة السياسية وضعف ألبرلمان وتحوّل الحكومات رؤساء ووزراء إلى شبه شلة ضيقة، وموظفين معتلين يتفننون في الخيبات والتصريحات المتضاربة عن قطّاعاتهم، والثأر من إجراءات أسلافهم،

حتى وإن كانت إيجابية. ما يقلق الناس في الأردن اليوم، ليست أسئلة الإصلاح السياسي ومخرجات الحوار الذِّي قال رئيس مجلس النواب، عبد المنعم العودات، أنه سيُطلق، بل ما يُشعر الناس بالقلق وجود المسؤول الضعيف، وتخلى الدولة عن مقدّراتها، وضياع فرص التنمية الحقيقية، وشيوع تقليد الصاحب

يأتي بصاحبه للمنصب، هذا كله مع ما لدى الأردنيين تاريخياً من قلق وخوف على جوارهم الفلسطيني من الضياع والإلغاء، وهم الذين يتحملون اليوم كلف الحالة السورية والفوضى فيها، وبات

اللجوء السوري إلى الأردن كبير الكلفة. ليس المجتمع الأردني اليوم معرضا لانقسامات، لكّنه مفتوحٌ علَّى التحدّيات الجديدة في مواجهة العيش الكريم، ويقف اليوم حاثراً، أمام أسئلةٍ كبيرةٍ تتعلق بجدوى دعوات الإصلاح، وبحتمية قبول فكرة أن ما جرى، عبر ثلاثة عقود من العمل والتحديث، يحتاج إلى تغيير وتصويب واعتراف بحتمية مواجهة مطالب الناس بالعمل الأفضل وبأدوات جديدة.

كان الأردن من بين الدول العربية السبّاقة

إلى اتباع نهج الخصخصة من أواسط

التسعينيات، ومن أوائل الدول العربية التى وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات ومن مشجعي الحراك، ولم تعكس للأسف المتحدة، وبعد موقفه في حرب الخليج حرصاً على الاستقرار، من قبيل «أنا ابن أبوي والتخبيص والخراب»، وكل هذا بعد الثانية ذهب إلى خيار مؤتمر السلام تُهجّمه على قائد الجيش الذي كان مؤدّباً 1991، ووقع اتفاق وادي عربة، وأطلقت أيدي القطاع الخاص في الجامعات والمستشفيات والبنوك، لكن ذَلك لم يرافقه تنمية حقيقية فى الأطراف التى زادت هجرة إلى عمّان، وزادت غضّباً علىّ الحكوماتّ. فُفَى ظلّ تلك التحولات البنيوية في الاقتصاد، والتي كان من مظاهرها تضخُّمُ القطاع العام، وإيجاد مؤسسات موازبة مشوهة للوزارات من هيئات مستقلة ترهق اليوم موزانة البلاد، ظهرت طبقةٌ من التجارّ الجدد، وتحطّمت البنى التقليدية من الزعامات المحلية، وخصوصا في السنوات الأخيرة، مع عدم الالتفات إلى مطالب الناس الحقيقية، والتي بدأت مبكرا من العام 2008 و2009 باعتصامات المزارعين ومربّى الماشية وعمال المناجم، ثم مطالب المعلمين بنقابتهم، وإضرابهم الكبير 2010. وتحطيم قطاع الزراعة. قاد هذا كله العلد إلى عقود من التخبط السياسي لأعمال الحكومات في إدارة ملفات الإصلاح والتحول الديمقراطي والتنمية، والتي تعود علتها الأساس إلى الانقلاب على الديمقراطية عام 1993 بقانون الصوت الواحد. وللأسف، كان الذي روّجته نخب وظيفية لكي يتمّ لجم المعارضة النامية أنذاك، والتي تمثلت بالإخوان المسلمين الذين مثلوا أغلبية المعارضة في مجلس النواب الحادي عشر، والذي عد الأفضل منذ التحول الديمقراطي عام 1989. لكن

«الإخـوان» أنـذاك حصلوًا على صفقتهم

مع حكومة مضر بدران (جامعة خاصة

وكليات شريعة ومدارس دينية ... إلخ)،

ولاحقاً لم يكونوا واضحين، وعلَّتهم في

ليس المحتمع الأردني اليوم معرّضاً لانقسامات، لكنه مفتوحٌ على التحدّيات

الحديدة في مواحهة

العيش الكريم

ثمّة من يريد لأسئلة الناس أن تتحوّل إلى انفجار اجتماعي، وهو أمر تصنعه الإدارات الضعيفة والحكومات المرتحفة



السياسة تتبدّى اليوم في تونس والمغرب وقبلها مصر، وهي من علل التمثيل السياسي حين يكون باسم الدين. ومعركة نقابة المعملين أخيرا في الأردن وتدخلهم فى المناهج كشفت عن رغبتهم بالهيمنة على الشارع وجهاز التعليم ومناهحه التي كانوا من أسباب تراجعها، حين قادوا

وزارة التربية عقودا. اليوم، وعلى الرغم من كل ما في حقبة الملك عبدالله الثاني من توسع وبناء من مستشفيات ومدارس وجامعات، وبني تحتية وحرية الاتصالات واندماج في سوق العولمة ونمو في القطاعات بشكل عام، إلَّا أن هناك قدرا عميقا من الشعور العام عند الناس بأن كل شيء بيع. ومع أن هذا الشعور قد لا يكون صائباً، إلَّا أن الإحراءات على الأرض، وفي خطاب الحكومات، لا تبدّده، وثمة إحساس بأن المواطن أفرغ كل ما لديه، وأن الجميع مرهون للبنوك التى تسيطر عليها نخبُ وعائلات محدّدة. وثمّة إحساسٌ عام بأن الحكومات عاجزة عن تغيير الشكل العام لواقع الإدارات. ومع أن البلد ملىء بالكفاءات، يُصرّ رجال الحكومات على أن يأتوا بأصدقاء وجماعات ضيقة

جرّبت سابقاً وفشلت، أو يحتكموا للتمثيل الجغرافي وهو حكم قاتل، الأمر الذي تعكسه أيضًا خيارات الشعب في مجلس النواب الحالي، والمنتخب في توفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ويُرمني بانتقاد كبير، ففضح كثيرا من أسباب فشل بعض من أصوات المعارضة التي كان وصولها إلى البرلمان أفضل من غيابها عنه اليوم، كما أنه كرّس وجود نواب الطاعة والولاء، في مقابل تغييب أصحاب الرأى والصوت الوطني، وهو تُدبةُ في علم الهُيئَّة المستقلة للانتخابات.

نعم، النخبة الخيرة في الأردن تُغيّب، وهذاك هواجس كبيرة وأسئلة معلقة، على الرغم مما يمكن تقريره أن في البلد خيراً كثيراً، كما أن الكفاءات وفيرة، ودرب الإصلاح بشكل عام غير واضح، فإما دولة مدنية ديمقراطية، وحكومة مساءلة أمام البرلمان،أو دولة تقليدية وانتخابات شكليّة يجرى اختيار كتلها وزجها للانتخابات، مع الخضوع للحكومات، كون هؤلاء النواب مختارين وأهل مصالح في السوق. في الأردن، وعلى أبواب مئوية جديدة، مؤسّسات أمنية تحظى بثقة الناس، لكن ثمّة من يريد لأسئلة الناس أن تتحوّل إلى غضب وانفجار اجتماعي، وهو أمر تصنعه الإدارات الضعيفة والحكومات المرتجفة، وشيوع المحاصصة وتسخيف قيمة أسئلة الشباب عن مستقبلهم ومشاركتهم الفاعلة. ويخرج من يقول إن هناك عدمية وسلبية لا ترى الإنجازات التي حققها الملك، وهذا شعور ربما صحيح، تشاب مرهون اليوم لبنك أو مؤسسة إقراض، وهو بعد على مقاعد الدراسة، وهو مرشح ليكون من الغارمين لجامعة خاصة ترهن شهادته لديها كما النك.

وهناك شباب لا يداومون في أعمالهم التي حظوا بها بالواسطة ويتقاضون رواتب، ويخرجون كمعارضة في الليل، وفي وقت يقول الملك بوجوب نزول المسؤولين إلى الميدان، ثم كان الجواب مؤلماً بعد أقل من شبهر، حين رأى الناس الإهمال الذي تبدّى بالفساد الجهوي الشعبى الذي صنع . كارثة مستشفى السلط الحكومي، وذلك لغياب المساءلة والجهوية القاتلة.

أخيراً، لدى الأردن على أبواب المئوية أسئلة كثيرة وملفات ليفتحها، ويجيب عليها، لكي يتبدّد القلق، ويشعر الناس أنهم في حال أفضل، والكل يرى أن الحل بيد الملك الذي رأى رجال حكومات يتهاونون ويأتون بأصدقائهم، فيصنعون الخيبات أو يكتفون بجلب أصدقائهم إلى الدوار الرابع (في عمّان) لتحسين راتبهم التقاعدي. (كاتب وأستاذ جامعي أردني)

عن مستقبك جيبوتي في رئاسة جيلي الخامسة

الشافعى أبتدون

رافقت مسيرة الرئيس الجيبوتي المنتخب، إسماعيل عمر جيلي (73 عاماً)، تاريخ جيبوتي الحديث، حيث لا يذكر اسمها إلا ويذكّر معها حاكمها منذ عام 1999، عندما تولى السلطة في انتخاباتٍ تنازل بموجبها عمّه حسن جوليد أبتدون عن حكم جيبوتي الذي تولاه منذ الاستقلال عام 1977، وترشّح جيلي ليصبح خليفته، وانتخب رئيساً لجيبوتي في مايو/ أيار عام 1999، وما زال يسيطر على مقاليد الحكم، فقد فاز في الانتخابات الرئاسية الثلاث الأخيرة، بعد أن أجرى تعديلاً في الدستور عام 2010، لإلغاء بندِ يحدّد عددّ الولايات الرئاسية التي كأنت محددة بفترتين، وتمديد السن الأقصى للترشيح بـ75 عاماً، ما يعني أن انتخابه يوم الجمعة الماضية سيكون هو الأخير ما لم تأت مبادرة جديدة منه لتعديل الدستور ثانية، ما يعكس مدى مصداقية التهم الموجّهة إلى الرئيس المنتخب بإقصاء المعارضة، وتكريس حكم الاستبداد، وعدم فرض نظام ديمقراطي شفاف في جيبوتي التي شهدت في العقدين الأخيرين نهضّة اقتّصادية، منّ خلال تشغيل الموانئ وتحريك عجلة التنمية لاقتصادية، إلى جانب الاستفادة من الاستثمارات الضخمة، والتي تؤهلها لتصبح بوابة التجارة الحرّة في أفريقيا بالتعاون مع الصين. وتحلم جيبوتي أن تتحول إلى «دبي أفريقية» في غضون العقد المقبل، ولكن تحقيق هذا الحّلم أمامه تحدّيات اقتصادية تحتاج جهداً جيبوتياً أكبر من خلال الاستفادة من التوجه الغربي تجاهها والاستثمارات الصينية والنفوذ

المتزايد في تخوم موانئها شرقاً وغرباً. وفى مقابل التهم التي توجهها المعارضة الجيبوتية إلى الرئيس، ديكتاتورية

النظام الحاكم وتفرّده بالحكم، وإقصاء الحريات العامة، وتحجيم حريات الصحافيين وغيرهم، ينفي إسماعيل عمر جيلي هذه كلها باستمرآر، فقد قال، في خطاب انتخابي له أخيراً، إن «تلك التّهم لا تلقى آذاناً صّاغية»، وإنها لمجرّد إشاعة فتنة في البلاد. وبهذا يكرّس جيلي مبدأ سيادة الاستقلالية، وحق نظامه في مواجهة كل التهم التي تصفه بأن نظامه ضد الديمقراطية. وكرَّر في حملته الانتخابية بناء جيبوتي بلدأ صاعدأ يختار طريقه نحو رخاء اقتصادي، ويمنّي شباب جيبوتي بمستقبل واعد. ولكنّ الحقيقة الماثلة أنّ مستوى الفقر المدقع في جيبوتي يرتفع كنافورات المياه، على الرغم من المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تشهدها جيبوتي، حيث قدّر البنك الدولي نسبة الفقر فيها بنحو 21%، ما يعنى أنّ اقتصادها المتنامي لا يستفيد منه السواد الأعظم من الجيبوتيين. وسياسياً تبدو المعارضة السياسية بلا دور في مستقبل البلاد منذ عام 2016، ما لم يتغير النهج السياسي للنظام الذي يوظف سياسة التهميش والإقصاء التي تمارس على الآخر، ما يعنى أن القبضة الحديدية منصبّة على الداخل، وهو ما يثبت حقيقة ادعاء الكاتبة الفرنسية، سونيا

لوغوريليك، أن النظام في جيبوتي «كلما انفتح على العالم زاد انغلاقه داخلياً». وقد كان فور جيلي في الانتخابات الرئاسية التي انتظمت يوم الجمعة الماضي (9 إبريل/ نيسان) متوقعاً، محلياً وخارجياً، بسبب عدم توفر أرضية وسطية لتنظيم انتخابات ديمقراطية؛ حيث تنافس مع جيلي مرشَّع لا شان له بالسياسة، الأمر الذي عكسته نسبة الفوز التي جاوزت 98% من الأصوات لصالحه. وعلى الرغم من ذلك، تمضى جيبوتى

نحو تحدّيات كثيرة، وهي التي ستحدّد مستقبلها الجيوسياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من أن هذا البلد منطقة صغيرة وبعدد سكان أقل من مليون نسمة، إلا أنها تمتاز بموقع جغرافی جذّاب، يثير شهية الأقطاب الدولية المتصارعة في الهيمنة على مداخل البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يتحكّم بأهم الممرّات العالمية حيوية في التجارة الدولية. وتحظى الدولة بدعم دولي من خلال تأجيرها القواعد العسكرية، والاستثمارات الصينية التي تريد بكين بها أيضاً تسويق بضائعها عبر موانئ جيبوتي، وبتشييد سكك حديد تربط جيبوتي بجارتها إثيوبيا، وهو ما سيجعل جيبوتي مستقَبلاً ليس فقط ثكنة عُسكرية عالمية، بل ممرّاً تجارياً برّياً يوازي الممرّات البحرية. والسؤال هنا: هل ستستفيد الطبقة الكادحة من الجيبوتيين من هذه النهضة الاقتصادية، وخصوصاً في الأحياء الفقيرة والقرى النائية، أم هل ستبقى الشروات محصورة بيد النظام وحاشيته، لترسيخ جذور الطعمة المنتفعة والإقطاعية وتهميش طبقة الفقراء

ويبدو أن مكانة جيبوتي الإقليمية تزداد ضعفاً، بعد التقارب الإثيوبي - الإريتري، وخصوصاً عقب مجيء آبي أحمد رئيساً للوزراء في إثيوبيا عام 2018، وتشعر القيادة الجيبوتية بأن العلاقات بين أسمرة وأديس أبابا ستتعزّز يوماً بعد الآخر، في مقابل تقوقعها وتراجع علاقاتها مع الدول الإقليمية، وخصوصاً مع الصومال الذي يتجه أكثر نحو الارتماء في أحضان أبي أحمد ونظيره الإريتري أسياس أفورقى، فالعلاقات بين جيبوتي ومقديشو متدهورة منذ الانفتاح الذي شهده إقليم القرن الأفريقي، وهو ما يدفع جيبوتي إلى إعادة القراءة بشأن تلك العلاقات

ىىدو أن مكانة حيبوتي الإقليمية تضعف بعد التقارب الإثبوس.الإرىترى، وخصوصأ عقب محده آس أحمد رئيسأ للوزراء في إثيوبيا

المتذبذبة، وتبنى سياسة «صفر مشكلات» مع محيطها الإقليمي، والمحافظة على توازنها، والحذر من العبث بالخيط الذي يفصل بين علاقاتها مع شركائها من الدول الكبرى، من الصين وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

إذاً، حسمتُ الآنتخابات في جيبوتي لصالح رئيسها منذ 23 عاماً، وهي الفترة الخامسة التي يفوز بها هذا الرئيس على التوالي، لكن يتوقع أن تكون الأخيرة، طبقاً للتعديل الدستوري الذي أجراه عام 2010، وبموجبه يمنع جيلي من الترشح مرّة سادسة ليحكم جيبوتي. لكن المعارضة تقول إن هذا الخصم سيبقى في الحكم، ما بقى حياً، إذا لم يسلك طريق عمه جوليد أبـــّـدون (1977-1999)، وهــذا الـخــيـار هـو الأمثل، وعلى الأقل يحفظ ماء وجه الرئيس عمر جيلي الذِي يحكم جيبوتي فترة تمتد نحو 45 عَاماً بِين رئيس حكوَّمة ورئيس

الدولة. ولكن حسم جيبوتي أمرها لا يجعلها مرتاحة من دون هدوء عواصف جيرانها، وخصوصاً في إثيوبيا التي شُهَدّت حرباً داخلية، إلى جانب صراعاتها الدبلوماسية مع مصر والسودان بشأن سد النهضة، وهي أزمة ترتفع وتيرتها كلما أعلنت أديس أبابا عن ملء ثان للسد. وفى الصومال لا يزال الوضع السياسي مربكاً بعد فشل المباحثات بين الشركاء السياسيين أخيراً لتحديد موعد للانتخابات، وهو ما قد يعطي الرئيس الجيبوتي مكانة جديدة في حلّ تلك الخلافات، من خلال مبادراته للحوار بين الفرقاء الصوماليين، والتي بدأت منذ انهيار الدولة المركزية عام 1991، فهل سيلعب دوره في إنقاذ الصومال مجدّداً، أم سيتفرّج هذه المرة بسبب الخلافات الصومالية الجيبوتية القائمة بشأن علاقة مقديشو بأسمرة منذ 2018.

جيلى، خيارات عدة، فإما أن يسلك نهجاً جديداً للحكم، ويمنح فرصة للمعارضة السياسية، ويبدأ عهد انفتاح جديد في جيبوتي، تستبدل فيه نظام التداول السلمى للسلطة بدل نظام الحاكم المتفرّد السلطوي، كآخر فرصة للإصلاح السياسي في بلد موارده الطبيعة شحيحة، بقدر موقعه الجغرافي المتميز، والذي يوفر له قدراً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية، أو أن يبقي جيلي في الحكم مدى الحياة، من دون أن يخلف وراءه نظاماً سياسيا يجمع شتات الجيبوتيين في الداخل والخارج، ويؤطر لمرحلة سياسية، ملؤها المشاركة السياسية لا المغالبة السياسية والإقصاء والتهميش، حتى لا تقع فريسة التحاذبات الدولية فيها، ومن دون أن يكرر تجربة سياد برّي في الصومال.

> نائب رئيس التحرير حسام كنفاني • مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميك منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفحه عبد السلام = الثقافة نجوان درويش = منوعات لياك حداد = الراب معن البياري = المجتمع يوسف حاج علي = الرياضة نبيك التليلي • تحقيقات محمد عزام • مراسلون نزار قنديك

المكاتب ■ المكتب الرئيس*ي، لندن* Tel: 00442071480366 ■ مكتب الدوحة هاتف: 0097440190600

أخيراً، أمام الرئيس المنتخب، إسماعيل عمر

(كاتب وإعلامي صومالي)



Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ

مکتب بیروت